

الاثـر التربوي والاعلامي على ادوار النساء في المصالحة المجتمعية والسلم الاهلي

نبراس المعموري

رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات

رئيسة قطاع الاعلام للاتحاد العربي للمرأة المتخصصة فرع العراق

مقدمة:

يتطلب تحقيق المصالحة المجتمعية اعادة مراجعة لعمل مؤسسات الدولة التربوية والثقافية والاعلامية ومدى نجاح الاستراتيجية المعتمدة من قبل تلك المؤسسات بما يلاءم ومرحلة التحول الديمقراطي التي يمر بها العراق لا سيما بعد تحرير اراضيه من سيطرة القوى الارهابية داعش.

لا شك ان المؤسسات التربوية والاعلامية في اي مجتمع من المجتمعات الانسانية هي الوسيلة التي يستطيع المجتمع من خلالها تحقيق اهدافه وترجمتها الى واقع ملموس بين افراده، ويعد عمل تلك المؤسسات مكملا لكل الوسائل والادوات التي تستعين بها الحكومات في اغلب بلدان العالم التي تشهد نزاعات وصراعات لتحقيق السلم المجتمعي والقضاء على الافكار المتطرفة والعنيفة، وبالتالي هي مسؤولية جمعية لا تعتمد على شريحة او فئة معينة دون الاخرى في التعاطي مع هذه الملفات، والاقصاء والتهميش الذي يترتب على اي طرف من اطراف المشكلة سيأتي بنتائج عكسية.

حجم الخلل الذي رافق مرحلة التغيير ما بعد 2003 ، سواء ما يتعلق بطبيعة المناهج التربوية وضعف استيعابها للتحول الديمقراطي و ثقافة التعايش والمساواة، او غياب العمل الاعلامي الوطني رغم ظهور مؤسسات اعلامية باعداد كبيرة الا انها تميزت بالطابع الحزبي والفنوي مما ادى الى عدم تبنيها خطاب وطني جامع وضعف اهتمامها في انتاج برامج تعنى بالمسائل الفكرية والقيمية والتوعوية.. كل هذا كان له الاثر الاكبر في تعثر محاولات المصالحة المجتمعية وما ترتب على ذلك لاحقا .

ما تعرضت له المرأة في العراق من تهميش واقصاء جراء السياسات المتبعة من قبل بعض رؤساء الكتل السياسية والمؤسسات التربوية والاعلامية واعتماد مبدا المحاصصة ادى الى حرمانها من التمثيل في لجان التفاوض و منحها استحقاقها العادل في تبوء مراكز صنع القرار، واشاعة ثقافة التمييز على اساس النوع الاجتماعي ، ولولا الكوتا الدستورية التي اقرت

وفق دستور 2005 والتي كان للمجتمع المدني الدور الاكبر في الضغط على تضمينها ؛ لما وجدنا مشاركة لها في مجلس النواب فكيف الحال في لجان التفاوض والمصالحة ؟ يرافق كل هذا ما تعرضت له المرأة من عنف جسدي ونفسي جراء الاعمال الارهابية وبالذات عند احتلال داعش لبعض مدن العراق.

التحديات التي تواجه المرأة في مجال المساواة بين الجنسين وتحقيق المصالحة المجتمعية

1. ضعف تمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني على الاصعدة كافة .
2. اعتماد اسلوب المحاصصة انعدام تكافؤ الفرص والتميز على اساس النوع الاجتماعي.
3. تراجع المناهج الدراسية وضعف تبنيتها ثقافة حقوق المرأة والمساواة والتعايش السلمي .
4. الصورة النمطية للمرأة السائدة في وسائل الاعلام بسبب غياب ستراتيجية اعلامية جندرية وعدم وجود اعلام مهني مستقل و نساء يرأسن بعض تلك المؤسسات.
5. التعصب الديني والعشائري وسيادة الاعراف والتقاليد البالية.
6. هيمنة القوى الارهابية على بعض مدن العراق وارتفاع معدلات العنف من خلال السبي والتهجير وغياب الامن والقانون ونشرها لثقافة العنف والتميز والتطرف لا سيما بين صفوف الاطفال والمؤيدين لهم .
7. غياب المرأة عن لجان التفاوض والمصالحة وصنع القرار .

الاستراتيجية التربوية والاعلامية لتحقيق المصالحة المجتمعية والسلم الاهلي تقتضي الاستناد على ثلاث محاور:

الاول/ التركيز على تفكيك المنظومة الفكرية والعقائدية التي استندت عليها القوى الارهابية وبعض القوى السياسية وما بعدها وكيفية محو تلك المخلفات الفكرية والعقائدية .

الثاني/ ترصين مفهوم الوحدة الوطنية والسلم الاهلي ونشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر والتسامح واحترام حقوق الانسان .

الثالث/ فسح المجال امام المرأة للمشاركة في الامن والسلام واستدامتهما اوقات النزاعات لانها تكون عامل اساس في التماسك الاجتماعي داخل الاسرة كما انها تقوم بمسؤولية التعليم لمبادئ السلام للابناء.

الجانب التربوي (مرحلة داعش انموذجا) :

اعتمدت القوى الارهابية داعش على تطبيق الآراء المتطرفة التي يؤمن بها في صياغة المناهج الدراسية و إلغاء دروس الموسيقى والوطنية وغيرها ، وتبني مناهج تتلاءم مع عقيدته منها التربية الجهادية للصفوف الابتدائية ، و كتاب عقيدة المسلم ، ومادة الإعداد البدني ، ومادتي التاريخ والدين التي أريد لها زرع الفكر المتطرف وغرسه في عقول الأطفال من خلال قصص وروايات تاريخية بعيدة عن الواقع .

لم تسلم المرأة من منهجة المواد الدراسية بما يوعز على الاقصاء والتهميش ودور المرأة في تربية الاطفال والطبخ والطاعة وارتداء النقاب، حتى ان الصور التي كانت تطبع في الكتب تعكس ذلك من بينها صورة الخضوع والطاعة ، وغيرها من المفردات حتى ان بعض النساء تم قتلهن وبابشع الطرق امام الاطفال وعامة الناس لكونهن رفضهن الامتثال لقرارات داعش في الموصل على السبيل المثال .

القيم المجتمعية الواجب تعزيزها تربويا واعلاميا

هنالك الكثير من القيم الاجتماعية الواجب غرسها بين المواطنين سواء على صعيد المدرسة او المؤسسات الثقافية والاعلامية التي تعتمد في منوتجها الصورة والمطبوع الخ، ومن هذه القيم والمفاهيم :

أولاً : الهوية الوطنية

العراق بلد متعدد الثقافات ويحتاج الى تفعيل هذا المفهوم في المناهج الدراسية والبرامج المنتجة عبر وسائل الاعلام عن طريق التأكيد على الهوية العراقية ووحدة اراضيه بعيدا عن الاصطفاقات الطائفية والعرقية التي كرستها تراكمات المرحل المتتالية قبل وبعد داعش.¹

فمثلا أنشودة " الكرد الفيلية " في كتاب القراءة للصف الخامس الابتدائي أكدت على مأساة هذه القومية ، وكان من الأجدر وضع موضوع يعمل على ¹ التأم الجروح وليس على ندبها .

ثانياً : السلم الأهلي والتعايش المشترك

يعني هذا المفهوم إيجاد علاقة ايجابية وسلمية بين مجموعات المجتمع المختلفة والعمل على تعزيز اللحمة المجتمعي من خلال رؤية مشتركة اذ يجب ان لا يدرس التاريخ من نظرة أحادية الجانب ويجب ان تكون مواضعه بما يخدم العيش المشترك وتعزيز الهوية الوطنية وإبراز القيم الحضارية التي يشترك فيها ابناء المكونات العراقية المختلفة.

ثالثاً : ثقافة احترام الراي والراي الاخر

يساهم الاعلام ومناهج التربية في نشر ثقافة تقبل الآخر المختلف عنا، والتأكيد أن الاختلاف في الراي او المعتقد او العرق او الجنس من مسلمات الحياة والتعايش المشترك.. وهذا لا يتحقق ما لم يستثمر الاعلام والتربية بالشكل الصحيح وفق رؤية علمية ومجتمعية رصينة تستوعب الجميع.

رابعاً : احترام حقوق المرأة

اثر الصراع على تراجع حقوق المرأة وكيف اصبحت المرأة ثمناً للنزاعات العشائرية بدل من ان تكون شريك في احلال السلم والامن ضمن اهداف قرار مجلس الامن الدولي 1325، كما لا يوجد اثر ملموس لانجازات الحكومة في النهوض بواقع المرأة خلال 14 عام من التغيير، بل ان هناك تراجع في حقوقها المكتسبة، وهذا يتطلب اعتماد استراتيجية عمل اعلامية وتربوية تغير من الصورة النمطية للمرأة السائدة والدفع باتجاه تعزيز مشاركة النساء وتمثيلها في الحوارات، ليكون صوت المرأة حاضراً في لجان التفاوض والمصالحة وتمكين دورها في المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرار وتطبيق مواد الدستور التي كفلت هذه الادوار للمرأة .

ما المطلوب تربوياً ؟

- اطلاق أنشطة ثقافية تتبناها وزارة التربية من خلال مسابقة رسوم الكاريكاتير ومعرض صور متنقل بين المدارس ومسرحيات واستثمار مدرسي مادة التربية الفنية في المدارس بشكل عام وتوجيههم بأعداد بوسترات توضح وتبين مساوئ

- الفكر المتطرف والمنحرف وتحت على نشر ثقافة التسامح وقبول الرأي الآخر والقيم المشتركة والحقوق المتبادلة.
- بلورة استراتيجية تربوية متكاملة تقوم على منطوق تغيير الصورة النمطية.. التقليدية والمتحيزة التي تقدمها المناهج المدرسية عن المرأة صورة ودور، والعمل على تعميق التوجيه الجندي (الانسان بغض النظر عن الانوثة والذكورة) في هذه المناهج صياغة ومضمونا إلى تسليط الضوء فيها على نماذج نسائية تعبر عن الواقع بشكل إيجابي .
 - زيادة الاهتمام بموضوع محو الامية المنتشرة بين شرائح المجتمع لا سيما ان النسبة الاكثر منهم هي من الاناث بسبب الوضع الاقتصادي او الزواج المبكر و وضع الحلول الناجعة لعودة المتسربين من المدارس وهم مادة دسمة للجريمة والارهاب .
 - عرض الكتب التي تعدها المديرية العامة للمناهج والكتب بوزارة التربية على لجان متخصصة في الجامعات العراقية لتصويبها علميا ولغويا قبل طبعها ثم تدريب المعلمين عليها قبل توزيعها على المتعلمين مع ضمان وجود توعية بحقوق المرأة في مضمونها.
 - الاهتمام بالارشاد النفسي من خلال تفعيل دور الباحث الاجتماعي ومتابعة احتياجات الطالبات والطلاب ووضعهم النفسي ومحاولة حل المشاكل التي يواجهونها.
 - التنسيق الفعال بين وزارتي التربية والثقافة ودوائرها المختلفة للمساهمة في برامج تربوية واعلامية رصينة ذات بعد ثقافي تساهم في تنشئة الجيل وادامته.

ما المطلوب اعلاميا؟

- اظهار الدور الإيجابي للمرأة في وسائل الإعلام عبر رصد ميزانيات لإنتاج أفلام وبرامج ومسلسلات وثائقية وغير وثائقية تساهم في تكوين رأي عام مساند لقضايا المرأة وتغيير من الصورة النمطية وتعزز دورها في الميادين كافة.
- تفعيل دور المجتمع المدني اعلاميا بما يخدم قدرات النساء في المشاركة السياسية اضافة الى توحيد الجهود والحراك المدني النسوي على مستوى العراق لتعزيز قدرات النساء في المشاركة السياسية والتفاوض وبناء السلام.

- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في جميع مجالات العمل الاعلامي والثقافي دون تمييز، وتحقيق التوازن الجندي في وزارة الثقافة من حيث وكلاء الوزارة والمدراء العاميين ورئاسة الاقسام ونقابة الصحفيين وفي المكاتب الاعلامية لكل الوزارات.
- الرجوع عن قرارات التعيين الصادرة من قبل رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي خارج اطار القانون والدستور الخاصة بأعضاء مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي و تنفيذ ما تضمنه قانون شبكة الاعلام العراقي الذي اقر مؤخرا وبالذات فيما يتعلق باختيار اعضاء مجلس امناء الشبكة والالتزام وتنفيذ نسبة الكوتا للمرأة.
- إعادة النظر في مقومات الخطاب الديني الإعلامي بصدد المرأة بما ينأى به عن خلق مناخات متعصبة وتميزية من جهة ، ويعرض لمنظومة القيم الأخلاقية والإنسانية المشتركة في سبيل ترقية المجتمع، من جهة اخرى وهذا يحتاج زيارة لبعض المراجع الدينية وخطباء يوم الجمعة.
- بناء قدرات الصحفيات و الصحفيين في مجال حقوق الانسان وكيفية انتاج تقارير مرئية ومقروءة ومسموعة ترفع من وعي الجمهور بضرورة السلم المجتمعي ونبذ العنف والتماسك الوطني وتعزيز المصالحة المجتمعية ويمكن استثمار معهد التدريب والتطوير التابع لشبكة الاعلام العراقي.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل اوسع لغايات بث الرسائل التوعوية ورفع درجة الوعي لدى عامة الناس بحقوق المرأة واحترامها وفسح المجال امامها للمشاركة على الاصعدة كافة.
- عقد بروتوكول عمل بين (الجامعات، المراكز البحثية، منظمات مجتمع مدني، القطاع الخاص) مع المؤسسات الاعلامية لغرض التثني والترويج لخطاب اعلامي يخدم المصالحة الوطنية واشراك المرأة في لجان المصالحة والتفاوض والقرار، والاستعانة بالشواهد التاريخية الحية في دول العالم وبرامجها في الوحدة الوطنية والتي تحمل في طياته مكونات عدة وتمثل انموذجا للتعايش السلمي كاليهند وماليزيا والولايات المتحدة.
- على وسائل الاعلام مواكبة كل خطوات تنفيذ المصالحة والتنسيق مع لجنة المصالحة الوطنية في الامانة العامة لمجلس الوزراء وبالذات شبكة الاعلام العراقي كونها مؤسسة الدولة الرسمية، وأن تبتعد عن كل ما من شأنه أن

يعرقل أو يشكك في آلية تنفيذ المصالحة من مقالات أو تصريحات صحفية
مناهضة لإنهاء الانقسام .

- انتاج برامج ومسلسلات للأطفال تغذي فيهم حب التعلم والمعرفة والروح
الوطنية .

- التحقيق في الانتهاكات الحاصلة للإعلاميات، مثل الخطف والقتل وتقديم
مرتكبي الانتهاكات والجرائم إلى المحاكمة وفق إجراءات تتماشى مع المعايير
الدولية للمحاكمة العادلة.

- ابعاد قرارات التعيين في المناصب الإعلامية عن القرار السياسي والمحاصصة
، فغالبا ما يجري استبعاد المرأة ليصبح الخيار بين الاعلاميين الذكور.